

CCass,10/07/1986

Identification			
Ref 20204	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 128
Date de décision 19860710	N° de dossier	Type de décision Arrêt	Chambre Administrative
Abstract			
Thème Recours pour excès de pouvoir, Administratif	Mots clés Sanction déguisée, Mutation sans consultation préalable, Fonctionnaire, Excès de pouvoirs		
Base légale	Source Revue : Revue Marocaine de Droit المجلة المغربية للقانون Année : 1987		

Résumé en français

Si les décisions relatives aux mutations des fonctionnaires relèvent du pouvoir d'appréciation de l'administration, l'usage de ce pouvoir ne doit pas être dévié de telle sorte qu'il interdise au fonctionnaire l'exercice de ses droits légitimes. Lorsqu'il apparaît qu'une décision de mutation prise par l'administration ne peut pas être dissociée des reproches de négligence, d'incompétence et de mauvaise gestion faits à l'intéressé, mais que ces reproches sont en contradiction avec les éléments objectifs du dossier, cette décision revêt alors un caractère disciplinaire sans pour autant que celui qui en est l'objet ait bénéficié des garanties prévues par la loi en cette matière, ce qui l'entache d'un excès de pouvoir.

Texte intégral

المجلس الأعلى.

الغرفة الإدارية.

قرار رقم 128 صادر بتاريخ 1986/7/10

التعليل:

– فيما يخص الدفع بعدم القبول :

حيث تدفع الإدارة بعدم قبول الطلب لكون الطاعن تقدم بتنظيم إداري في تاريخ 1984/10/29 ثم قدم مقال الطعن بالإلغاء في تاريخ 25/12/84 وذلك من دون أن يعير أي اهتمام لإنتهاء أجل تظلمه الإداري المذكور طبقا لمقتضيات الفصل 360 من قانون المسطرة المدنية. لكن حيث إنه لئن كان الطالب قد تظلم إلى وزارة البريد في تاريخ 1984/10/29 إلا أن هذه الأخيرة قد أجابته فعلا برفض تظلمه الموماً إليه في تاريخ 17/11/1984 حسبما يتضح من رسالتها الموجهة له بهذا التاريخ والمتضمنة لرفض التظلم المشار إليه، ولذلك فإن سريان أجل الطعن بالإلغاء يبتدئ من هذا التاريخ الأخير تطبيقا لنفس الفصل 360 المحتج به وبالتالي فإن طلب الطعن بالإلغاء المرفوع إلى المجلس الأعلى بتاريخ 25/12/84 يكون واقعا داخل الأجل القانوني المحدد في 60 يوما عملا بالفصل 360 المذكور، مما يجعل الدفع بعدم القبول غير مرتكز على أساس.

– فيما يخص مشروعية القرار المطعون فيه :

حيث إنه لئن كانت قرارات نقل الموظفين تدخل في نطاق السلطة التقديرية للإدارة تحقيقا للمصلحة العامة بالنسبة للمرفق أو الجهة التي يشتغل فيها الموظف المعني بالأمر إلا أن ذلكم قيد بالضرورة بعدم الانحراف في استعمال السلطة المذكورة حتى لا يحرم الموظف من ممارسة حقوقه المشروعة والحالة أنه كان بإمكانه أن يقوم بذلك لو اتخذت الإدارة في حقه قرارا آخر غير قرار النقل خصوصا وأنها تؤاخذ بالإهمال والتقصير وسوء التسيير والتلاعب إضافة إلى عدم استطاعته مسايرة التقدم التكنولوجي الذي عرفه مركز فاس الذي كان على رأسه والذي أصبح يتوفر على تجهيزات إلكترونية دون أن تدلي بما يعزز ادعاءاتها في الوقت الذي أدلى فيه الطاعن بعدة مراسلات أشعر به المسؤولين بما لحق تجهيزات هذا المركز من خلل وعطب وضرورة إصلاحه علنجل ليكون المركز في مستوى المهام المطلوبة منه.

وحيث اعترفت الإدارة صراحة في مذكرتها المؤرخة في 19 مارس 1985 بأن قرار النقل المطعون فيه، والذي اتخذ في حق الطالب لنقله إلى مركز وزان، لا يمكن عزله عن الظروف التي جاء فيها والتي تبرره بصفة لا جدال فيها والتي منها على الخصوص سوء التدبير والإهمال والأخطاء المهنية.

وحيث إنه من الثابت وبعتراف الإدارة نفسها أن الطالب كان على رأس مركز فاس.

منذ سنة 1973 وحيث إنه من الثابت أن الطاعن ينتسب إلى سلك المهندسين التطبيقيين وأنه كان مكلفا بتسيير المركز المتخصص بفاس الذي هو أعلى درجة من مركز وزان.

وحيث ثبت من تصريحات ممثلي الموظفين الواردة في المحاضر التي أدلت بها الإدارة أن الطاعن ذهب ضحية خلافات بين نقابتين معروفتين بانتماءاتهما كانت سببا في تصريحات بعض الأعداء الذين ربما كانوا على خلاف مع رئيس المركز، وأن الطاعن يتوفر على الثقة والشعور الكامل بالمسؤولية مما حدا بالممثلين المذكورين إلى التحفظ في شأن متابعة الطاعن ومكاتبته الوزير في هذا الشأن.

وحيث إنه على عكس ما ادعته الإدارة من كون الطاعن في أجوبته المحررة بتاريخ 83/7/01 من أنه لم يستطع التمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي للمركز الهاتفي بفاس، فإن المعني بالأمر قد اقتصر في رسالته المشار إليها على ملاحظة أن مراقبة بعض التجهيزات لا تدخل في اختصاصه وأنه لا يشارك في تسيير الآليات المشار إليها وأن اختصاصه كمهندس للتطبيق يقتصر على مراقبة المركز والسهر على إعطاء تعليمات مدققة بعدم السماح بالولوج إلى مقر المركز إلا للأعداء التقنيين من درجة 10 وبناء على ترخيص خاص منه.

وحيث إن هذه الملاحظات والتفسيرات لا تعني اعتراف الطاعن بعدم صلاحيته لتسيير المركز أو كون التجهيزات التي أصبح يتوفر عليها المركز المذكور تتجاوز اختصاصاته ومؤهلاتها التقنية.

وحيث إنه من جهة أخرى فإن استجابة وزارة البريد لطلب الطاعن الرامي إلى وجوب إعادة النظر في الجهاز الذي يتوفر عليه المركز الهاتفي بفاس بحكم كونه أصبح غير ملائم للتقنيات الحديثة والتكنولوجية العصرية المتطورة واستقدام مهندسين كبار من وزارة البريد بفرنسا الذين أكدوا نفس ملاحظات الطاعن، يدل بوضوح على أن ادعاءات الإدارة بخصوص عدم مسايرة الطاعن للتقدم التكنولوجي لمركز فاس الهاتفي لا ترتكز على أساس وتتنافى مع المعطيات المشار إليها.

وحيث إن التقرير الذي أعدته لجنة التفتيش في خصوص سوء تسيير الطاعن لمركز فاس وإهماله وتلاعبه، زيادة على كونه لا يحمل أي توقيع، فإنه يتعارض مع ما ورد في محضر اجتماع المجلس التأديبي الذي أصر خلاله ممثلو الموظفين على كفاءة ونزاهة الطاعن وحسن تسييره وشعوره الكامل بالمسؤولية في الوقت الذي نسبت فيه عدة مخالفات إلى أعوان آخرين كانوا يعملون تحت إمرة الطاعن.

وحيث يتضح من كل ما سبق من وقائع ومستندات، أن قرار نقل الطاعن إلى المركز الهاتفي بوزارة يكتسي في الواقع صبغة القرار

التأديبي دون منحه الضمانات المخولة له قانونا للدفاع عن حقوقه في هذا المجال ، الشيء الذي يدل بوضوح على انحراف الإدارة في استعمال سلطتها ويجعل قرار النقل المطعون فيه متسما بالشطط في استعمال السلطة ومعرضا بالتالي للإلغاء.
لهذه الأسباب:
قضى المجلس الأعلى بإلغاء المقرر المطعون فيه.